

التقسيمات الإدارية لسنجق كربلاء

١٨٤٥ - ١٩١٦ م

المدرس الدكتور
سامي ناظم حسين
جامعة القادسية / كلية التربية



التقسيمات الإدارية لسنجق كربلاء ١٨٤٥ - ١٩١٦ م

المدرس الدكتور
سامي ناظم حسين
جامعة القادسية / كلية التربية

المقدمة :-

يتناول هذا البحث دراسة التقسيمات الإدارية لمدينة كربلاء منذ عام ١٨٤٥م حتى عام ١٩١٦ . وقد تابع البحث التغييرات الإدارية التي شهدتها المدينة من رفع أو إنزال لدرجة المدينة الإدارية ، فضلاً عن الاستحداثات في أقصيتها ونواحيها .

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت في موضوع الإدارة في العراق ، فان متابعة التقسيمات الإدارية لكربلاء في تلك الدراسات كان يعوزه النقص أو عدم الدقة في بعض الأحيان ، لذلك جاء هذا البحث لمتابعة التقسيم الإداري لكربلاء منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر للميلاد وحتى زوال الحكم العثماني .

وتكمن أهمية البحث في اعتماده على مصادر متنوعة أهمها الحوليات العثمانية (السالنامات) سواء كانت سالنامات الدولة العثمانية العمومية التي وردت كربلاء فيها منذ عام ١٨٤٩ ، وتكمن أهمية تلك السالنامات في إعطاء تفاصيل دقيقة عن الأوضاع الإدارية لكربلاء حتى مجي الوالي مدحت باشا عام ١٨٦٩ الذي طبق نظام الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤ . فضلاً عن سالنامات ولاية بغداد التي صدر أول عدد منها عام ١٨٧٥ واستمر صدورها حتى مطلع القرن العشرين .



١- الوضع الإداري لكربلاء عام ١٨٤٥م :

بعد القضاء على حكم المماليك في بغداد عام ١٨٣١م وإعادة الحكم العثماني المركزي على مدن العراق ومنها كربلاء ، فإن أولى المعلومات المؤكدة عن الوضع الإداري لكربلاء كانت عام ١٨٤٥ عندما عدت كربلاء في ذلك العام قضاءً تابعاً دارياً لأيالة^(١) بغداد وشهرزور، وكان قائممقامها هو طلعت باشا^(٢). وقد ورد أول ذكر لكربلاء في سالنامة الدولة العثمانية العمومية لعام ١٨٤٩ كقضاء يرتبط بإيالة بغداد وشهرزور^(٣).

وكان أول قائممقام يعين فيها في ذلك العام هو قربي أفندي ، الذي بقي في منصبه حتى عام ١٨٥٥ عندما قدم استقالته بسبب الخلافات مع والي بغداد محمد رشيد باشا الكوزلكي (١٨٥١ - ١٨٥٦م) الذي لم يكن راضياً عن إدارة قربي أفندي لقضاء كربلاء ، سيما أن المجلس الإداري الكبير لإيالة بغداد قد وجه رسالة للقائم مقام طلب منه التنسيق والتعاون مع مركز الولاية من اجل حماية واستتباب الأمن فيها^(٤). وقد تم تعيين يعقوب أفندي قائممقاماً لقضاء كربلاء غير انه عزل من منصبه بعد مدة قصيرة بسبب الاختلاس المالي ، ليعاد تعيين قربي أفندي مرة ثانية قائممقاماً لقضاء كربلاء عام ١٨٥٨م^(٥).

٢- تشكيل سنجق (لواء) كربلاء :

اتخذت الحكومة العثمانية في اسطنبول قراراً مهماً عام ١٨٥٨م يتعلق بإدارة ايالة بغداد^(٦) ، التي أعيد تشكيلها الإداري وفقاً لما أوردته سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٥٧م ، فقد تضمنت ايالة بغداد وشهرزور خمسة عشر سنجقاً هي^(٧) : بغداد ، رواندوز ، السليمانية ، كركوك ، كفري ، خانقين ، بدره ، خراسان (بعقوبة) ، سامراء ، الدليم ، الديوانية ، السماوة ، المنتفك (الناصرية) ، البصرة ، وكربلاء^(٨).

وقد ضم سنجق كربلاء كل من الوحدات الإدارية التي لم توضح سالنامة



الدولة درجتها الإدارية كقضاء أو ناحية أو قرية وهي على النحو الآتي^(٩) : كربلاء ، النجف الاشرف ، الرحالية ، الحسينية^(١٠) ، شفاثة (عين التمر حالياً)، والمسيب^(١١) .

ويمكن القول أن سنجد كربلاء عام ١٨٥٨م كان يضم قضائين هما قضاء المركز كربلاء وقضاء النجف الاشرف ، فضلاً عن أربعة نواحي (وربما مقاطعات) ترتبط جميعها بقضاء المركز .

حظي سنجد كربلاء بأهمية خاصة لدى الحكومة العثمانية المركزية ، وقد تمثلت تلك الأهمية من خلال أوامر التعيين والعزل في السنجد والوحدات الإدارية التابعة له التي كانت تصدر مباشرة من اسطنبول وليس لولاية بغداد أي تدخل فيها . ففي عام ١٨٥٩م رفع والي بغداد عمر باشا (١٨٥٦ - ١٨٥٩م) مذكرة شكوى إلى الحكومة العثمانية المركزية طالب فيها بعزل قربي أفندي بذريعة تساهله مع الإيرانيين المقيمين في المدينة وتعيين خورشيد أفندي خلفاً له ، وعند مناقشة تلك المذكرة في مجلس الوزراء العثماني توصل المجلس إلى عدم تقصير قربي أفندي في القيام بواجباته في كربلاء ، وقرر المجلس أيضاً إبقاء قربي أفندي في منصبه ، وإبلاغ والي بغداد بعدم تعيين خورشيد أفندي بدلاً من قربي أفندي في حالة عزل الأخير من منصبه وذلك لوجود صلة قرابة بين الوالي وخورشيد أفندي^(١٢) .

كما قرر مجلس الوزراء في اسطنبول عام ١٨٥٩م عزل مظهر أفندي قائممقام النجف الاشرف من منصبه بسبب حدوث عدة خلافات بينه وبين أهالي القضاء ، وتقرر تعيين خوجة صالح أغا قائممقاماً لقضاء النجف^(١٣) . وفي عام ١٨٦٢م انتهت مدة حكم قربي أفندي في سنجد كربلاء وتم تعيين إسماعيل باشا متصرفاً جديداً للسنجد^(١٤) .

ولم تشهد التقسيمات الإدارية لسنجد كربلاء أي تغييرات حتى عام ١٨٦٨م^(١٥) ، إذ حدث في ذلك العام تغييراً مهماً تمثل بفك ارتباط قضاء

الهندية^(١٦) من لواء الديوانية وضمه إدارياً لسنجق كربلاء^(١٧) .

عينت الدولة العثمانية مدحت باشا والياً على بغداد عام ١٨٦٩م ، وكان من بين أهم أعماله في العراق تطبيق قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤م ، وقد أشار احد الباحثين المعاصرين استناداً إلى جريدة الزوراء الصادرة عام ١٨٦٩م إلى أن ولاية بغداد قد قسمت إلى عشرة سناجق هي بغداد ، شهرزور ، السليمانية ، الموصل ، الدليم ، الديوانية ، البصرة ، العمارة ، المنتفك ، وكربلاء^(١٨) .

وكانت التقسيمات الإدارية لسنجق كربلاء^(١٩) وفقاً لسالنامة الدولة العثمانية العمومية لعام ١٨٦٩م تضم ثلاثة أقضية هي : كربلاء مركز القضاء والنجف الاشرف والهندية ، ونواحي^(٢٠) : شواطية (شفاثة) والرحالية والحسينية التي تربط جميعها بقضاء المركز^(٢١) .

أما نواح سنجق كربلاء فلم تبقى على حالها ففي عام ١٨٧٣ استحدثت ناحية جديدة تسمى الكفل ارتبطت بقضاء الهندية^(٢٢) ، وعلى ما يبدو أنها حلت محل ناحية الحسينية التي لم يعد لها ذكر حتى نهاية الحكم العثماني في العراق .

٣- إنزال درجة كربلاء الإدارية إلى قضاء :

قررت الحكومة العثمانية في عام ١٨٧٤م إنزال درجة سنجق كربلاء الإدارية إلى قضاء يرتبط إدارياً بسنجق الحلة وكان ذلك لسببين مهمين هما^(٢٣) :

أ - الضائقة المالية التي شهدتها الدولة العثمانية آنذاك ، لذلك قررت الحكومة العثمانية إجراء تقليص في التقسيمات الإدارية من خلال إلغاء أو دمج أو إنزال بعض الوحدات الإدارية في الدولة ، من اجل توفير بعض الأموال التي كانت مخصصة لتلك الوحدات ، ورفع الضغط عن خزينة الدولة .



ب - الفساد المالي في إدارة سنجد كربلاء فقد اتهم متصرف كربلاء وعدد من موظفيه بإنفاق الأموال المخصصة للسنجد هباءً ، لذلك شكل مجلس شورى الدولة في اسطنبول لجنة لتقصي الحقائق أرسلت إلى ولاية بغداد ، وقد أجرت تلك اللجنة تحقيقاً تم على أثره إصدار قرار من قبل مجلس شورى الدولة يقضي بتحويل عدد من سناجق ولاية بغداد ومنها كربلاء إلى أقضية بسبب الفساد المالي والإداري المستشري فيها .

وكان من بين المتهمين بالفساد المالي كل من صالح بك متصرف كربلاء وعدد من موظفيه الذين تعهدوا بدفع الخسائر التي لحقت بكربلاء ، وتم نفيهم إلى كوتاهية لمدة سنتين ، كما تم عزل المحاسب أو موظف المالية يعقوب أفندي من وظيفته . ومن المتهمين الآخرين كان مدير ناحية شفاثة إبراهيم أفندي ، مصطفى أفندي احد موظفي الناحية ، والصراف صاصو أفندي ، ومحصلي الضرائب حسين أفندي وجعفر أفندي^(٢٤) .

وقد تم الحكم على إبراهيم أفندي بالسجن ثلاث سنوات ، أما مصطفى أفندي والصراف صاصو أفندي فحكم عليهما بالسجن لستة أشهر وتحمل كافة الخسائر التي تسببوا فيها . كما تم الحكم على محصلي الضرائب بالسجن لمدة عام واحد ودفع الخسائر التي تسببوا فيها أيضاً^(٢٥) .

وبعد ضم كربلاء إلى سنجد الحلة فأن التقسيمات الإدارية لقضاء كربلاء وفقاً لما جاء في سالنامة ولاية بغداد لعام ١٨٧٥م كانت تتألف من ثلاثة نواحي هي المسيب ، وشفاثة ، والرحالية^(٢٦) .

لم يحقق ربط كربلاء بسنجد الحلة أي نتائج ايجابية ، فقد أوضحت ولاية بغداد في كتابها المرسل إلى الحكومة العثمانية في ٤ شباط ١٨٧٦م أن إلغاء سنجد كربلاء وضمه إلى سنجد الحلة كان سبباً في ظهور عدة سلبات وذلك للاختلاف الواضح بين كربلاء والحلة من حيث بنية المنطقة ، كما أشارت



الولاية في كتابها إلى ورود عدد من الشكاوى من قبل الزائرين إلى كربلاء بسبب الارتباط الإداري الجديد ، مؤكدة على أن إدارة كربلاء والنجف والهندية كسنجق واحد كان ضرورياً جداً لما تمثله تلك المناطق من أهمية دينية خاصة . إضافة إلى أن متصرف الحلة كان غير قادر على تمييز الاختلافات الموجودة بين كربلاء والحلة وكيفية التصرف معها (٢٧) .

لذلك طلبت ولاية بغداد من الحكومة العثمانية إعادة تشكيل سنجق كربلاء مرة ثانية ، واقترحت تعيين راشد أفندي ناظر رسومات بغداد متصرفاً عليها بسبب معرفته الجيدة بكربلاء لأنه كان يعمل بها سابقاً (٢٨) . وبعد مناقشة الموضوع في وزارة الداخلية في اسطنبول تمت الموافقة على ذلك وصدرت إرادة سلطانية عام ١٨٧٦م بتحويل كربلاء إلى سنجق وتعيين راشد فندي متصرفاً عليها وان تتحمل ولاية بغداد ميزانية السنجق البالغة (١٥٠٠) قرش سنوياً (٢٩) .

وبعد إعادة تشكيل سنجق كربلاء مرة ثانية عام ١٨٧٦م فإن أهم المصادر التي يمكن أن نجد فيها معلومات مفصلة عن ذلك السنجق هي سالنامه ولاية بغداد لعام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م التي أوردت المعلومات الآتية :

أ- الجهاز الإداري للسنجق : ويتألف من المتصرف راشد أفندي ، نائب المتصرف عبد الرحمن أفندي ، المحاسب درويش أفندي ، مدير التحريات احمد أفندي (٣٠) .

ب- مجلس إدارة السنجق : يتألف من أعضاء طبيعون هم الجهاز الإداري للسنجق ، وأعضاء منتخبون هم كل من جواد أفندي ، محمد تقى الدين أفندي ، جعفر ثابت أفندي ، مصطفى أفندي (٣١) .

ت- التقسيمات الإدارية للسنجق وكانت على النحو الآتي (٣٢) :



جدول رقم (١)

التقسيمات الإدارية لسنجق كربلاء عام ١٨٧٧م

القضاء	القائم مقام	الناحية	المدير
قضاء المركز (كربلاء)	تحت إدارة المتصرف (٣٣)	المسيب	يوسف أفندي
		شفافة	إسماعيل أفندي
		الرحالية	علي أفندي
	حاج مصطفى أفندي	-	-
النجف الاشرف	مهدي أفندي	الكفل	سعيد أفندي
الهندية		غربه ورجه (طويريج)	حسن أغا

ولعل أهم ما يسجل على التقسيمات الإدارية لكربلاء عام ١٨٧٧م هو استحداث ناحية جديدة (مقرها داخل القضاء) هي ناحية طويريج ارتبطت بقضاء الهندية حتى عام ١٨٨٤ حينما تم إلغائها لعدم أهميتها باعتبارها تقع داخل مركز القضاء (٣٤) .

٤ التغييرات الإدارية في السنجق :

شهد سنجق كربلاء بدءاً من أواخر عام ١٨٧٧م بعض التغييرات في تقسيماته الإدارية ، تمثلت باستحداث بعض الوحدات الإدارية كناحية الرحبة التي تأسست عام ١٨٧٧م وارتبطت بقضاء النجف الاشرف (٣٥) ، وناحية الكوفة التي استحدثت عام ١٨٧٩م وتم وربطها إدارياً أيضاً بقضاء النجف (٣٦) .

كما عملت الإدارة العثمانية في العراق على توطين القبائل الرحل فيه ، بهدف السيطرة على تلك القبائل وبسط الإدارة المركزية في مناطق تواجدها ، وبالتالي إخضاعها للتجنيد ودفع الضرائب ، وبما منطقة الرزازة كانت منطقة ذات ثقل عشائري قامت الإدارة العثمانية بتشكيل وحدة إدارية في الرزازة هي قضاء يحمل الاسم نفسه يتبع من الناحية الإدارية سنجق كربلاء ، وعهدت إدارة ذلك القضاء إلى شيخ عشيرة عنزة ، ولإفراد أسرته بعد وفاته (٣٧) . ويبدو أن جعل منصب القائم مقام في قضاء الرزازة وراثياً لإفراد عشيرة عنزة من اجل ضمان ولاء تلك العشيرة للإدارة العثمانية .

وقد اختلفت المصادر في تاريخ تأسيس القضاء فمنها من أرجعه إلى عام ١٨٧٣^(٣٨) ، في حين ورد أول ذكر لقضاء الرزازة في سالنات ولاية بغداد لعام ١٨٨١ كقضاء يرتبط إدارياً بسنجق كربلاء^(٣٩) ، كما أن مصدرأً آخر وضعه في التقسيم الإداري لسنجق كربلاء عام ١٨٨٣^(٤٠) . ومن الجدير بالذكر أن شيخ عشيرة عنزة فهد الهذال قد تولى قائممقامية قضاء الرزازة منذ عام ١٨٨١ وحتى أواخر العهد العثماني^(٤١) .

ومنذ عام ١٨٨١ وحتى عام ١٨٩٦ لم يطرأ أي تغيير على التقسيمات الإدارية لسنجق كربلاء الذي ظل يتشكل من أربعة أقضية وستة نواح^(٤٢) . وفي عام ١٨٩٧^(٤٣) تعرض السنجق لتغيير إداري تمثل بنقل ناحية الرحالية من قضاء كربلاء (قضاء مركز السنجق) إلى قضاء الدليم التابع لسنجق بغداد^(٤٤) ، وفي عام ١٩٠٠ شهد السنجق تغيير آخر في التقسيم الإداري تمثل باستحداث ناحية جديدة هي هور الدخن (العباسية حالياً) ارتبطت بقضاء النجف^(٤٥) . وبذلك فإن التقسيمات الإدارية لسنجق كربلاء عام ١٩٠٠ للميلاد كانت على النحو الآتي^(٤٦) :

جدول رقم (٢)

التقسيمات الإدارية لسنجق كربلاء عام ١٩٠٠ م

القضاء	القائم مقام	الناحية	المدير
كربلاء (قضاء المركز)	تحت إدارة المتصرف	المسيب	شوكت بك
		شفائنة	عبد الرحمن أفندي
النجف الاشرف	راشد أفندي	الكوفة	محمود أفندي الربيعي
		الرحبة	عبد الرزاق أفندي
		هور الدخن	محمد أفندي
الهندية	رشيد أفندي	الكفل	حاج احمد أفندي
الرزازة	فهد بك العنزي	-	-

أما صنف أو درجة الوحدات الإدارية التابعة للسنجق فكانت أقضية كربلاء والنجف الاشرف والهندية تصنف بالدرجة الأولى ، أما قضاء الرزازة فكان في الدرجة الثالثة . في حين صنفت نواح المسيب والكوفة وشفائنة



بالدرجة الأولى ، وناحية الرحبة بالدرجة الثانية ، ووضعت ناحيتا الكفل وهور الدخن تحت الدرجة الثالثة^(٤٧) .

وكان من بين الضوابط التي صنفت بموجبها الوحدات الإدارية إلى ثلاث درجات (أولى ، ثانية ، ثالثة) ، هي مساحة تلك الوحدة ، وكثافة سكانها ، وموقعها الجغرافي^(٤٨) .

وفي مطلع القرن العشرين بقيت التقسيمات الإدارية لسنجق كربلاء على حالها دون تغيير^(٤٩) . وفي عام ١٩١١ زار مدينة كربلاء عمانوئيل فتح الله عمانوئيل وقد ذكر تقسيم إداري لسنجق كربلاء في ذلك العام نشرته مجلة لغة العرب جاء فيه : " يقسم لواء كربلاء إلى ثلاث أقضية وهي مركز القضاء كربلاء والهندية والنجف ، والى سبع نواح هي ثلاث منها في مركز القضاء وأسمائها المسيب والرحالية وشفائة ، وواحدة في الهندية وهي الكفل ، وثلاث في النجف وهي الكوفة والرحبة والتاجية "^(٥٠) .

وعند مقارنة هذا التقسيم الإداري بما جاء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٩١١م^(٥١) ، وجدنا أن ذلك التقسيم غير دقيق وذلك لإهماله ذكر القضاء الرابع لسنجق كربلاء وهو قضاء الرزازة ، فضلاً عن أن ناحية الرحالية كما أوضحنا سابقاً تم نقلها إلى قضاء الدليم ، كما أغفل ذكر ناحية هور الدخن ، وجعل من التاجية ناحية قائمة بذاتها في حين أنها تشكل مع الكوفة ناحية واحدة تسمى ناحية التاجية والكوفة .

الخاتمة :

عدت كربلاء في عام ١٨٤٥م قضاءً تابعاً إدارياً لولاية بغداد وشهرزور . وفي عام ١٨٥٨م رفعت الحكومة العثمانية درجة كربلاء الإدارية إلى سنجق (لواء) تالف من قضائين هما قضاء كربلاء مركز السنجق وقضاء النجف الاشرف ، ونواحي المسيب وشفائة والرحالية والحسينية التي ارتبطت بقضاء المركز . وفي عام ١٨٦٨ ارتبط قضاء الهندية بسنجق كربلاء .



وقد قررت الحكومة العثمانية عام ١٨٧٤م إنزال درجة كربلاء الإدارية من سنجق إلى قضاء يرتبط بسنجد الحلة ، بسبب الضائقة المالية التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية ، والفساد المالي المستشري في إدارة سنجد كربلاء . غير أن هذا الارتباط لم يدم سوى سنتين إذ سرعان ما أعادت الحكومة العثمانية تشكيل سنجد كربلاء مرة ثانية عام ١٨٧٦م لأسباب تتعلق ببنية كربلاء الاجتماعية وأهميتها الدينية.

وخلال تلك المدة شهدت التقسيمات الإدارية في السنجد تغييرات إدارية أبرزها استحداث نواحي الكفل عام ١٨٧٣م وقد ارتبط قضاء الهندية ، ونواح الرحبة عام ١٨٧٧م والكوفة عام ١٨٧٩م وهور الدخن عام ١٩٠٠م وقد ارتبطت جميعها بقضاء النجف ، فضلاً عن استحداث قضاء الرزازة وأواخر سبعينات القرن التاسع عشر للميلاد وربطه إدارياً بسنجد كربلاء . وقد بقيت كربلاء سنجداً حتى زوال الحكم العثماني عام ١٩١٦ .

الملاحق

ملحق رقم (١)

متصرفو سنجد كربلاء ١٨٥٨ - ١٩١٦م (٥٢)

المتصرف	السنة	المتصرف	السنة
جلال باشا (مرة ثانية)	١٨٩٠	قربي أفندي	١٨٥٨
محمود بك	١٨٩٢	إسماعيل باشا	١٨٦٦
فريد باشا	١٨٩٣	حافظ باشا	١٨٦٩
يحيى نزهت بك	١٨٩٤	خليل باشا	١٨٧٠
احمد بك الربيعي (وكالة)	١٨٩٥	مظهر باشا	١٨٧٠
سعيد باشا	١٨٩٦	صبيح بك	١٨٧٣
عبد اللطيف باشا	١٨٩٧	مهدي أفندي	١٨٧٥
يحيى توفيق باشا	١٩٠٦	راشد باشا	١٨٧٦
رشيد باشا الزهاوي	١٩٠٦	قدري بك	١٨٧٧
مصطفى ذهني باشا	١٩٠٧	مظهر باشا	١٨٧٨
حسن حسني باشا	١٩٠٧	روحي أفندي	١٨٨٠
طاهر أفندي	١٩١٠	محمد باشا	١٨٨١
جلال بك	١٩١٠	مظهر باشا (مرة ثانية)	١٨٨٢
رشيد باشا	١٩١٢	حاج علي باشا	١٨٨٣
حمزة بك الكردي	١٩١٥	جلال الدين باشا	١٨٨٤
اسعد رؤوف بك	١٩١٦	مصطفى باشا	١٨٨٦
		علي رضا بك	١٨٨٩



ملحق رقم (٢)

قائممقامو قضاء النجف الاشرف (٥٣)

السنة	القائممقام	السنة	القائممقام
١٨٧١	عارف أفندي	١٨٩٧	جمعة أفندي
١٨٧٢	عزيز أفندي	١٨٩٩	محمد أفندي
١٨٧٢	عبد الوهاب أفندي	١٩٠٠	راشد أفندي
١٨٧٥	حاج علي اغا	١٩٠٦	شوكت باشا
١٨٧٧	حاج مصطفى أفندي	١٩٠٦	عزيز بك الكردي
١٨٧٩	عمر لطفي أفندي	١٩٠٩	راشد باشا
١٨٨١	عبد الفتاح بك	١٩١٣	حسني بك
١٨٨٤	عبد الوهاب أفندي	١٩١٢	ابراهيم ناجي أفندي
١٨٩٠	بكر زهدي أفندي	١٩١٤	حاج شكري بك (وكالة)
١٨٩١	سيد خيرى أفندي	١٩١٤	حاج رمضان أفندي (وكالة)
١٨٩٤	رشيد أفندي	١٩١٤	بهيج بك
١٨٩٥	محمد شفيق عبد الكريم أفندي	١٩١٤	أمين بك
١٨٩٦	رشيد أفندي		

ملحق رقم (٣)

قائممقامو قضاء الهندية (٥٤)

السنة	القائممقام	السنة	القائممقام
١٨٧٥	علي بك	١٩٠٠	أديب أفندي
١٨٧٧	مهدي أفندي	١٩٠٠	مصطفى سالم أفندي
١٨٧٧	إسماعيل أفندي	١٩٠٢	علي غالب أفندي
١٨٨٢	احمد نظيف بك	١٩٠٣	محمد نوري أفندي شاكر (وكالة)
١٨٨٤	خليل شهاب بك	١٩٠٥	اسماعيل انور أفندي
١٨٨٥	رشيد بك	١٩٠٦	بهجت أفندي
١٨٨٨	محمد أديب أفندي	١٩٠٧	صالح باشا
١٨٩٠	محمد رشيد أفندي	١٩٠٧	محمد بهجت أفندي
١٨٩٠	احمد نوري أفندي	١٩٠٨	صالح باشا
١٨٩٥	خيرى أفندي	١٩١١	محمد خالد أفندي
١٨٩٥	احمد نوري أفندي (مرة ثانية)	١٩١٢	راغب بك
١٨٩٧	رشيد أفندي	١٩١٤	رؤوف أفندي (وكالة)
١٨٩٩	ابراهيم أفندي (وكالة)	١٩١٤	علي حيدر بك
١٨٩٩	راسخ أفندي		



ملحق رقم (٤)

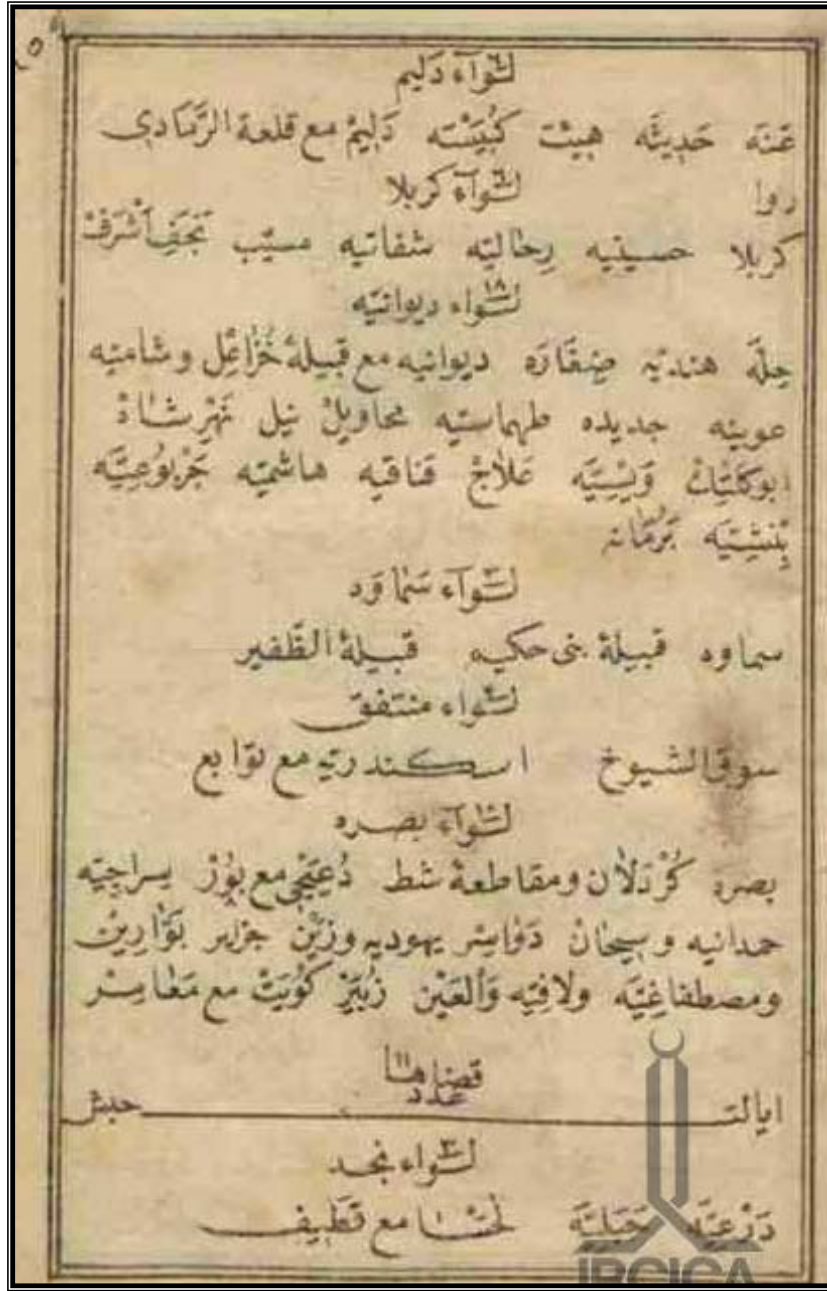
التقسيمات الإدارية للواء بغداد كما وردت في سالنامة الدولة العثمانية العمومية لعام
١٨٤٩/١٢٦٦م

١٤	ويسيه علاج قناقه هاشيه جربوعيه شاميه باشيه باره مانه كربلا نجف دجيل وزبيد قبيله بنى لام قبيله خزائيل لواء بصره بصره حمدان جاوود سراجيه قبيله منتفش مع نواحي سماوات وسوق الشيوخ وسائر
ايالت	حيش
	لواء جده
جده	مكة مكره نايطائف ينبوع البحر مينه مينه منوره لواء يمن مخامع نوابع ابو عريش جزيرة مصوع
ايالت	مصدر
	لواء نصيره
اسكندريه	دمهور رحمانيه شرجيت بحيره لواء منوفيه يجور مع منوف اشمون شبين القم مبلغ مع فقه ابيار لواء غزبيه رياحين ابيار فوه شبات طنطا جعفر نقه شحات الكرا نبره شربين دمياط



ملحق رقم (٥)

التقسيمات الإدارية للواء كربلاء في سالنامه الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٦هـ / ١٨٥٩م





ملحق رقم (٧)

التقسيمات الإدارية للقضاء كربلاء مركز السنجق حسب سالنامه ولاية بغداد لسنة
١٣١٦هـ/١٨٩٦م

٢٣٤ (كربلاء سنجاق)	
﴿ بلدية مجلسي ﴾	
رئيس	سيد حسن افندي
اعضا	سلطان اغا
•	سيد ياس افندي
•	سيد حسين افندي
•	محمد علي
•	طبيب نظام الدين بك
•	باش كاتب احمد افندي
•	آشي مأموري نوري افندي
•	صندوق اميني سيد محمود افندي
﴿ رشديه مكنتي ﴾	
معلم اول	شيخ نوري افندي
معلم ثاني	عارف افندي
بوابة ملا بلال	عدد شاگردان ٢٠
•	رقمه معلمي رفعت افندي
•	رياضيه وفرانسه معلمي محمود افندي
﴿ مسيب ناحيه سي ﴾	
مدير	شوكت بك
كاتب	علي باور افندي
بلديه رئيسي	شيخ مهدي افندي
•	تلغراف مأموري نورس افندي
•	قرانته • اسعد افندي
•	ديون عموميه مأموري خليل افندي
•	ضبطيه بلوك اغاسي عثمان اغا
﴿ شفاتييه ناحيه سي ﴾	
مدير	عبدالرحمن افندي



Abstract

The research deal with the administration division of Karbala 1845 – 1916 . Karbala city in year 1845 was Qadhas , and in year 1858 become sanjak (liwa) to contain of najaf Qadha , and Musaiyib , Shifathat , Rahhaliyah Nahiyahas . In 1868 Hindiyah nected with Karbala liwa , and in year 1874 to lower its administration degree because to the financial decay to Qadha and joined in Hillah liwa .

but after tow year the ottoman state decided return to Karbala as liwa in 1876 . Ruhba in 1877 and Kufa in 1879 create as Nahiyahas , and Razaza create as Qadahs in the late seventies of the nineteenth century AD and link administratively by Karbala , also Hor Aldukhun as Nahiyahs in 1900 . Karbala to remain as Sanjak until the end of Ottoman rule in 1916 .

هوامش البحث

- (١) استخدم مصطلح الايالة عند الدولة العثمانية في أواخر القرن السادس عشر للميلاد بشكل رسمي للدلالة على اكبر وحدة إدارية في الدولة . أما مصطلح الولاية فاستخدم رسمياً في عام ١٨٦٤م عندما صدر قانون الولايات العثماني وتقرر بموجبه استخدام الولاية وترك مصطلح الايالة . ينظر: فاضل بيات ، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، (بيروت : ٢٠٠٧) ، ص ٤٩ – ٥٠ .
- (٢) ديلك قايا ، كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠ – ١٨٧٦) ، ترجمة حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران ، إشراف وتقديم زكريا قورشون ، الدار العربية للموسوعات ، ط١ ، (بيروت : ٢٠٠٨) ، ص ٢٨٩ .
- (٣) سالنامه دولت علية عثمانية لسنة ١٢٦٦هـ ، دفعة ٤ ، ص ٨٨ .
- (٤) قايا ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .
- (٥) سالنامه دولت علية عثمانية لسنة ١٢٧٤هـ ، مطبعة عامرة ، ص ٧٨ ؛ قايا ، المصدر السابق ، ص ٢٩١ .
- (٦) المصدر نفسه ، ص ٢٩١ .
- (٧) سالنامه دولت علية عثمانية لسنة ١٢٧٤هـ ، ص ١١٩ .
- (٨) لم تكن الدرجات الإدارية للتقسيمات الإدارية في ولايات العراق في العهد العثماني واضحة المعالم أو دقيقة حتى صدور قانون الولايات العثماني في عام ١٨٦٤م ، فقد ذكر العزاوي بشأن ذلك ما نصه : " كانت المتصرفيات يقال لها قائممقامية وتحولت في النظام الأخير (قانون



- الولايات ١٨٦٤) إلى متصرفيات ". وأشار احد الباحثين بهذا الصدد إلى أن البصرة عندما تكون تابعة لولاية بغداد كانت تسمى بالمتسلمية أو القائم مقامية وأحياناً المتصرفية أو السنجقية ، وكل تلك التسميات هي تسميات مختلفة لشكل إداري واحد تقريباً . ينظر : عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٧ ، (بغداد : د . ت) ، ص ٢٧٥ ؛ جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ - ١٩١٧ ، دار الشؤون الثقافية ، ط ٢ (بغداد : ٢٠٠١) ، ص ٥٨ .
- وهذا الأمر ينطبق أيضاً على كربلاء إذ أن الباحثة التركية قايا كانت تسمى كربلاء عام ١٨٥٨ قائم مقامية ومسؤولها الإداري قائم مقام ، في حين ورد في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٥٨ بان كربلاء سنجق وليس قضاء ، وقد جاء في تلك السالنامة ما نصه : " قائم مقامي قربي أفندي لواء كربلاء " . وهذا يعني ان المسؤول الإداري للواء كان يسمى قائم مقاماً . وقد فات على الباحثة قايا عندما تتحدث عن النجف فتصفه بأنه قضاء تابع إلى كربلاء ، فكيف لقضاء النجف أن يتبع أدارياً كربلاء التي كانت على حد وصف الباحثة قضاء . وكذلك الأمر نفسه مع النجف التي تصنفها أحياناً بالقضاء وتارة بالناحية . ينظر : سالنامة دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٧٤هـ ، ص ٧٨ ، ١١٩ قايا ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ - ٢٩٣ .
- (٩) سالنامة دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٧٤هـ ، ص ١١٩ .
- (١٠) الحسينية سميت بذلك نسبة إلى الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام) . ينظر : جمال بابان ، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ، ج ١ ، ط ٢ ، (بغداد : ١٩٨٦) ، ص ٩٦ - ٩٧ .
- (١١) المسيب : هناك راثيان حول تلك التسمية فأولهما أشار إلى إنها سميت بذلك نسبة إلى المسيب بن نجة الفزاري ، والأخر ذكر أن تسميتها نسبة إلى المسيب اخو ديبس بن صدقة المزدي صاحب الخلة . ينظر : عبد الرزاق الحسيني ، العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة العرفان ، ط ٣ ، (صيدا : ١٩٥٨) ، ص ١٤٧ .
- (١٢) قايا ، المصدر السابق ، ص ٢٩١ .
- (١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٩٢ .
- (١٤) المصدر نفسه ، ص ٢٩٤ .
- (١٥) ينظر : سالنامات دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٧٦هـ ، ص ١٥٤ ؛ وسنة ١٢٧٧هـ ، ص ١٥٦ ؛ وسنة ١٢٧٨هـ ، ص ١٥٧ ؛ وسنة ١٢٨٠هـ ، دار الطباعة العامرة ، ص ١٨٨ .
- (١٦) الهندية : سميت بذلك لوقوع أراضيها على ضفتي نهر الهندية الذي انفق على حفره المهراجا الهندي اصف الدولة جد النواب إقبال الدولة عام ١٧٩٣ لإيصال الماء إلى مدينة النجف الاشرف فنسبت إليه . ينظر : الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .
- (١٧) قايا ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦ . لتابعة الأوضاع الإدارية لقضاء الهندية قبل عام ١٨٥٨م يمكن الرجوع إلى ما يأتي : عبد العظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤ - ١٩١٨ ، ط ١ ، مطبعة شريعت ، (د . م : ١٤٢٧هـ) ، ص ٢١٥ ؛ فلاح محمود خضر البياتي ، مدينة



- الهندية (طويريج) نشأتها وتطورها الحضاري ١٧٩٩ - ١٩٢٠ ، ج ١ ، دار الأرقم للطباعة ، (الجلد : ٢٠٠٧) ، ص ١١٩ .
- (١٨) النجار ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .
- (١٩) ذكر احد الباحثين أن سنجق كربلاء لم تكن تقسيماته الإدارية معروفة خلال عهد الوالي مدحت باشا ، وهذا كلام غير دقيق . ينظر : عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، (القاهرة : ١٩٦٨) ، ص ٣٥٧ .
- (٢٠) ذكر آل بازركان أن ناحية الجعارة (الحيرة حالياً) ارتبطت بقضاء النجف عام ١٨٦٧م ، غير أن الباحث لم يجد لها أي ذكر في التقسيمات الإدارية طوال العهد العثماني الأخير . وقد أشار احد الباحثين إلى أن الجعارة كانت قرية من قرى النجف وأنها تمتاز بسعة أراضيها الزراعية الجيدة ، فأعطتها الإدارة العثمانية عام ١٨٦٨م بالالتزام إلى فرعون بن ياقوت شيخ عشيرة آل فتلة ، وفي عام ١٨٨٢ سجلت ضمن الأراضي السنوية التابعة للسلطان عبد الحميد الثاني . ينظر على التوالي : علي آل بزركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، مطبعة اسعد ، (بغداد : ١٩٥٤) ، ص ٢١ ؛ حمود الساعدي ، بحوث عن العراق وعشائره ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، (النجف : ١٩٩٠) ، ص ص ١٣ - ١٤ ، ١٨ .
- (٢١) سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٨٦هـ ، ص ٢٠٢ .
- (٢٢) عماد عبد السلام رؤوف ، إدارة العراق الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، (بغداد : ١٩٩٢) ، ص ٣٧٣ .
- (٢٣) قايا ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .
- (٢٤) المصدر نفسه ، ص ٣٠٦ .
- (٢٥) المصدر نفسه ، ص ٣٠٦ .
- (٢٦) سالنامه ولايتي بغداد لسنة ١٢٩٢هـ ، دفعة ١ ، مطبعة ولايت بغداد ، ص ١١٣ .
- (٢٧) قايا ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ .
- (٢٨) المصدر نفسه ، ص ٣٠٧ .
- (٢٩) المصدر نفسه ، ص ٣٠٧ .
- (٣٠) سالنامه ولايت بغداد لسنة ١٢٩٤هـ ، دفعة ٢ ، مطبعة ولايت بغداد ، ص ١١٧ .
- (٣١) المصدر نفسه ، ص ١١٧ .
- (٣٢) المصدر نفسه ، ص ١١٩ - ١٢١ .
- (٣٣) لم يكن للقضاء الذي يمثل مركز السنجق قائم مقام أواخر العهد العثماني ، فهو تحت إدارة وسلطة متصرف السنجق . ينظر : ج . ج . لورير ، دليل الخليج ، ترجمة مكتب الترجمة بمكتب سمو أمير دولة قطر ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، (الدوحة : د . ت) ، ص ١٢٠٩ .
- (٣٤) بغداد ولايتي سالنامه سيدير ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٢ ، دفعة ٦ ، ص ١٣٥ .



- (٣٥) رؤوف ، المصدر السابق ، ص - ص ٣٤٩ ، ٣٥١ .
- (٣٦) قايا ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .
- (٣٧) قايا ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .
- (٣٨) المصدر نفسه ، ص ٣٠٣ .
- (٣٩) سالنامه ولايتي بغداد لسنة ١٢٩٩هـ ، دفعة ٣ ، ص ٩٢ .
- (٤٠) النجار ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .
- (٤١) سالنامه دولت علية عثمانية لسنة ١٣٠٧هـ ، قرق بشنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة عامرة ، ص ٤٧٠ ؛ سالنامه دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٤هـ ، اللي ايكنجي سنة ، در سعادت ، ص ٥٨٦ ؛ سالنامه دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٦هـ ، التمش در دنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة احمد إحسان ، ص ٧٢٣ .
- (٤٢) سالنامه دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٥هـ ، قرق اوكنجي دفعه ، در سعادت ، محمود بك مطبعة سي ، ص ٣٤٠ ؛ سالنامه دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٠هـ ، در سعادت ، مطبعة عامرة ، ص ٤٩٦ ؛ سالنامه دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١١هـ ، قرق سكرنجي سنه ، در سعادت ، مطبعة عامرة ، ده طبع اولمشدر ، ص ٥٢٦ ؛ النجار ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .
- (٤٣) أشار العزاوي إلى أن نقل ناحية الرحالية إلى قضاء الدليم كان في عام ١٩٠٠م وهذا كلام غير دقيق. ينظر: العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٨ ، (بغداد: د. ت) ، ص ١٢٤ .
- (٤٤) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامه در ، دفعة ١٣ ، سنة قمرية ١٣١٥ ، وشمسية ١٣١٣ ، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر ، ص ٢٥٨ .
- (٤٥) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامه در ، اون التنجي دفعة در سنة قمرية ١٣١٨ وشمسية ١٣١٦ - ١٣١٧ ، ولايت مطبعة سنده ، طبع اولمشدر ، ص ٣١٠ .
- (٤٦) سالنامه ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ ، ص ٣٠٥ - ٣١٠ .
- (٤٧) سالنامه دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٧هـ ، دار الخلافة العلية ، مطبعة عامرة ، ص ٤٠٦ - ٤٠٧ ؛ لوريمر ، المصدر السابق ، ص ١٠٣٨ .
- (٤٨) النجار ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .
- (٤٩) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .
- (٥٠) لغة العرب ، ج ٤ ، شوال ١٣٢٩هـ ، تشرين الأول ١٩١١ ، ص ١٥٩ .
- (٥١) سالنامه دولت علية عثمانية ، سنة مالية ١٣٢٧ ، سنة هجرية ١٣٢٩ ، التمش التنجي سنه ، در سعادت ، سلانيك مطبعة سي ، ١٣٢٧مالية ، ص ٥٩٣ - ٥٩٤ .
- (٥٢) سالنامات الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٦هـ ، ص ٧٦ ؛ وسنة ١٢٧٧هـ ، ص ٨١ ؛ وسنة ١٢٧٨هـ ، ص ٨١ ؛ وسنة ١٢٨٠هـ ، ص ٧٦ ؛ وسنة ١٢٨٣هـ ، ص ٧٨ ؛ وسنة ١٢٩١هـ ، ص ١٦٤ ؛ وسنة ١٣١٤هـ ، ص ٥٨٥ ؛ وسنة ١٣٢٥هـ ، ص ٧١٥ ؛ وكذلك سالنامات ولاية بغداد



لسنة ١٢٩٢هـ، ص ١١٢ ؛ وسنة ١٢٩٤هـ، ص ١١٧ ؛ وسنة ١٢٩٩هـ، ص ٩٠ ؛ وسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٣٢ ؛ وسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٣٠ ؛ وسنة ١٣١٠هـ، ص ١٨٢ ؛ وسنة ١٣١١هـ، ص ١٩٣ ؛ وسنة ١٣١٢ مالية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٨١ ؛ وسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٥٣ ؛ وسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٢٩ ؛ ١٣١٨هـ، ص ٣٠١ ؛ وسنة ١٣٢١هـ، ص ٢٧١ ؛ رؤوف ، المصدر السابق ، ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٥٣) سالنات الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٠٧هـ، ص ٤٧٠ ؛ وسنة ١٣٠٨هـ، ص ٤٦٠ ؛ وسنة ١٣٢٨ مالية (١٣٣٠هـ)، ص ٦١١ ؛ وكذلك سالنات ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ١١٦ ؛ وسنة ١٢٩٤هـ، ص ١٢٠ ؛ وسنة ١٢٩٩هـ، ص ٩٣ ؛ وسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٣٧ ؛ وسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٣٤ ؛ وسنة ١٣١٠هـ، ص ١٨٨ ؛ وسنة ١٣١١هـ، ص ١٩٨ ؛ وسنة ١٣١٣-١٣١٤هـ، ص ٢٨٩ ؛ وسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٦٢ ؛ وسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٣٨ ؛ ١٣١٨هـ، ص ٣٠٨ ؛ وسنة ١٣٢١هـ، ص ٢٩٨ ؛ رؤوف ، المصدر السابق ، ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٥٤) سالنات الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٠٨هـ، ص ٤٦٠ ؛ وسنة ١٣٢٠هـ، ص ٥٢٤ ؛ وسنة ١٣٢٥هـ، ص ٧١٤ ؛ وسنة ١٣٢٦هـ، ص ٧٢٣ ؛ وسنة ١٣٢٨ مالية (١٣٣٠هـ)، ص ٦١٢ ؛ وكذلك سالنات ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ١١٣ ؛ وسنة ١٢٩٤هـ، ص ١١٩ ؛ وسنة ١٢٩٩هـ، ص ٩٢ ؛ وسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٣٥ ؛ وسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٣٣ ؛ وسنة ١٣١٠هـ، ص ١٨٧ ؛ وسنة ١٣١١هـ، ص ١٩٧ ؛ وسنة ١٣١٣-١٣١٤هـ، ص ٢٨٦ ؛ وسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٥٩ ؛ وسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٣٥ ؛ وسنة ١٣١٨هـ، ص ٣٠٦ ؛ وسنة ١٣٢١هـ، ص ٢٨٩ ؛ رؤوف ، المصدر السابق ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق المنشورة :

أ- سالنات الدولة العثمانية العمومية :

- ١- سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٦٦هـ، دفعة ٤ .
- ٢- سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٧٤هـ، مطبعة عامرة .
- ٣- سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٧٦هـ، دفعة ١٤ .
- ٤- سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٧٧هـ، دفعة ١٥ .
- ٥- سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٧٨هـ، دفعة ١٦ .
- ٦- سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٨٠هـ، دار الطباعة العامرة .
- ٧- سالنامه دولت عليية عثمانية لسنة ١٢٨٦هـ، دفعة ٢٤ .
- ٨- سالنامه دولت عليية عثمانية سنة هجرية سنة مخصص ١٣٠٥هـ، قرق اوجنجي دفعه ، در سعادت ، محمود بك مطبعة سي .



- ٩- سالنامه دولت علية عثمانية لسنة ١٣٠٧هـ ، قرق بشنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة عامرة .
- ١٠- سالنامه دولت علية عثمانية لسنة ١٣٠٨ ، قرق التنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة عامرة .
- ١١- سالنامه دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٠هـ ، در سعادت ، مطبعة عامرة .
- ١٢- سالنامه دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١١هـ ، قرق سكرنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة عامرة ، ده طبع اولنمشدر .
- ١٣- سالنامه دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٤هـ ، اللي ايكنجي سنة ، در سعادت .
- ١٤- سالنامه دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٥هـ ، اللي طقوزنجي ، در سعادت ، عالم مطبعة سي .
- ١٥- سالنامه دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٦هـ ، اللي دردنجي سنة ، استانبول ، عالم مطبعة سي .
- ١٦- سالنامه دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٧هـ ، دار الخلافة العلية ، مطبعة عامرة .
- ١٧- سالنامه دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٠هـ ، اللي سكرنجي سنة ، در سعادت ، دار الطباعة العامرة .
- ١٨- سالنامه دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٥هـ ، التمش اوجنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة احمد احسان .
- ١٩- سالنامه دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٦هـ ، التمش دردنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة احمد احسان .
- ٢٠- سالنامه دولت علية عثمانية ، سنة مالية ١٣٢٧ ، سنة هجرية ١٣٢٩ ، التمش التنجي سنة ، در سعادت ، سلانيك مطبعة سي .
- ٢١- سالنامه دولت علية عثمانية ، سنة مالية ١٣٢٨ ، سنة هجرية ١٣٣٠ ، التمش يدنجي سنة ، در سعادت ، سلانيك مطبعة سي .

ب- سالنامات ولاية بغداد :

- ١- سالنامه ولايتي بغداد لسنة ١٢٩٢هـ ، دفعة ١ ، مطبعة ولايت بغداد .
- ٢- سالنامه ولايت بغداد لسنة ١٢٩٤هـ ، دفعة ٢ ، مطبعة ولايت بغداد .
- ٣- سالنامه ولايتي بغداد لسنة ١٢٩٩هـ ، دفعة ٣ .
- ٤- بغداد ولايتي سالنامه سيذر ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٢ ، دفعة ٦ .



- ٥- سالنامه ولايتي بغداد لسنة ١٣٠٣هـ ، دفعة ٧ .
- ٦- سالنامه ولايت بغداد ، ١٣٠٩ سنة هجرية سنة مخصوص در ، دفعة ٨ ، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر .
- ٧- بغداد سالنامه سي ، سنة هجرية ١٣١٠ ، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر .
- ٨- بغداد ولايته مخصوص سالنامه ، بغداد سالنامه سي سنة هجرية ١٣١١ .
- ٩- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامه در ، دفعة ١٢ ، سنة شمسية ١٣١٢ ، سنة قمرية ١٣١٣ - ١٣١٤ .
- ١٠- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامه در ، دفعة ١٣ ، سنة قمرية ١٣١٥ ، وشمسية ١٣١٣ ، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر .
- ١١- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامه در ، دفعة ١٤ ، سنة قمرية ١٣١٦ ، وشمسية ١٣١٤ - ١٣١٥ ، بغداد ولايتي مطبعة سنده ، طبع اولمشدر .
- ١٢- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامه در ، اون التنجي دفعة در سنة قمرية ١٣١٨ وشمسية ١٣١٦ - ١٣١٧ ، ولايت مطبعة سنده ، طبع اولمشدر .
- ١٣- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامه در ، اون سكرنجي دفعة در سنة قمرية ١٣٢١ ، و١٣١٩ مالية ، ولايت مطبعة سنده طبع اولمشدر .

ثانياً : الكتب العربية والمعرية .

- ١- جمال بابان ، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ، ج١ ، ط٢ ، (بغداد : ١٩٨٦) .
- ٢- جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ - ١٩١٧ ، دار الشؤون الثقافية ، ط٢ ، (بغداد : ٢٠٠١) .
- ٣- حمود الساعدي ، بحوث عن العراق وعشائره ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، (النجف : ١٩٩٠) .
- ٤- ديلك قايا ، كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠ - ١٨٧٦) ، ترجمة حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران ، إشراف وتقديم زكريا قورشون ، الدار العربية للموسوعات ، ط١ ، (بيروت : ٢٠٠٨) .
- ٥- عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٧ ، (بغداد : د . ت) ، وج ٨ ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، (بغداد : ١٩٥٥) .
- ٦- عبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة العرفان ، ط٣ ، (صيدا : ١٩٥٨) .



- ٧- عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، (القاهرة : ١٩٦٨).
- ٨- عبد العظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤ - ١٩١٨ ، ط١ ، مطبعة شريعت ، (د. م : ١٤٢٧ هـ).
- ٩- علي آل بزركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، مطبعة اسعد ، (بغداد : ١٩٥٤).
- ١٠- عماد عبد السلام رؤوف ، إدارة العراق الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، (بغداد : ١٩٩٢).
- ١١- فاضل بيات ، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، (بيروت : ٢٠٠٧).
- ١٢- فلاح محمود خضر البياتي ، مدينة الهندية (طويريج) نشأتها وتطورها الحضاري ١٧٩٩ - ١٩٢٠ ، ج١ ، دار الأرقم للطباعة ، (الحلة : ٢٠٠٧).
- ١٣- لوريمر ، دليل الخليج ، ترجمة مكتب الترجمة بمكتب سمو أمير دولة قطر ، القسم الجغرافي، ج٣ ، (الدوحة : د . ت).

ثالثاً : الدوريات .

- ١- مجلة لغة العرب ، ج٤ ، شوال ١٣٢٩ هـ ، تشرين الأول ١٩١١ .